



هوامش حرة الخريجون وحملة الدكتوراه

الأربعاء ٢٠٢٣/٧/١٩

كتبت أكثر من مرة حول أزمة حملة الماجستير والدكتوراه وأوائل الجامعات ومازالت الأزمة رغم صدور قرارات وزارية وتشكيل لجان، بقى الحال ولم تنفذ القرارات ومازالت تصلني رسائل لعل الحكومة تجد حلا للأزمة، خاصة أن الآلاف يجلسون في بيوتهم بلا عمل ومازالت الاقتراحات حول حلول ممكنة..

إشارة إلى مقالاتكم المتعددة بشأن عدم تعيين أوائل الخريجين وأصحاب الدكتوراه والماجستير حتى الآن وعلى الرغم من صدور قرارات تعيينهم من رئيس مجلس الوزراء .. ولما كان المقام يقتضى مواجهة مشكلة بطالة الخريجين في الصدارة منها الأوائل، واعتبار ذلك قضية قومية لأن استمرارها يترتب عليها آثار وخيمة للمجتمع وذلك من حيث وقوع هؤلاء العاطلين في براثن الجرائم، وبما أن دستور البلاد قد فرض وقرر في المادتين ١٢ و ١٤ بأن العمل حق وواجب تكفله الدولة وأن الوظائف العامة حق للمواطنين جميعا.. إن علاج هذه المشكلة وحلها ممكن وميسور بإجراءات قانونية مشروعة ومن ذلك النواحي الآتية:

أولاً: شغل وظائف المتوفين والمحالين للمعاش والتي لا تزال خالية وحتى الآن ومنذ سنوات عديدة وتؤكد وتشير إحصائيات **الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء** أن أعدادهم تجاوزت عدة ملايين..

ثانياً: شغل وظائف المعارين إلى الخارج وهو ما قرره المادة ١٢٢ من قانون الخدمة المدنية رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ وعددهم أيضا يقترب من المليون، وهذه وتلك لن تكلف الدولة شيئا لأن هذه الوظائف لها تمويل على المقرر والمعتمد لدى جميع الجهات..

ويلزم تأكيد حقيقة أن التصدي لهذه المشكلة وعلاجها ليعتبر وبحق هو الانجاز الحقيقي لمؤسسات الدولة المختلفة أسوة بدول العالم النامية أمثال: اندونيسيا وماليزيا وموريتانيا والتي لا يوجد بينها عاطل.. وختاماً نشير إلى حقيقة ثابتة عن دولة ألمانيا العظيمة بما تقدمه لأبنائها من عطاء ممتد، بأنه إذا سئل الشاب الألماني عن أبيه وأمه يقول وبكل فخر واعتزاز «ألمانيا» وفي ذلك فليتنافس المتنافسون.